جامعة القاهرة
كلية الحقـوق
الدراسـات العليـا
قسم القانون التجارى و البحري

# مبدأ حوكمة البنوك طبقاً لإتفاقية بازل الدولية وأثره علي القطاعين المصرفى والمالي
# ( دراسة قانونية مقارنة )

رسالة لنيـــل
درجـــة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

**محمد أحمد متولي إسماعيل**

لجنة المناقشة والحكم

**الأستاذة الدكتورة / سميحة مصطفي القليوبي** ( رئيساً وعضواً )
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق
جامعة القاهرة .

**الأستاذ الدكتور /رضـــــا عبيـــد** ( عضـــواً )
أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق –
جامعة بني سويف ( سابقاً)

**الأستاذ الدكتور / هانـي صلاح سري الدين** ( مشرفاً وعضواً )
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق
– جامعة القاهرة( سابقاً)
ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال (سابقاً)

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

**صدق الله العظيم**

**( سورة النساء : آية ١١٣ )**

# الإهـــداء

**أهدي هذه الرسالة إلي :**

## روح والدي ...

رحمه الله تعالي وطيب مثواه وأسكنه برحمته فسيح جناته .

## وإلي أمي الحبيبة ينبوع الحنان...

متعها الله تعالي بموفور الصحة والستر وجزاها عني خير الجزاء .

## وإلي زوجي الحبيبة.....

التي تحدت كل الصعاب وتحملت كل المشاق في سبيل نجاحي لإخراج هذه الدراسة إلي النور ومازالت ،فجزاها الله عني خيراً ..

**الباحث**

## شكر وتقدير

يقول الله تعالي: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " (١) .

ويقول النبي الكريم (ﷺ) : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " ، ويقول أيضاً: " الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام" .

فإن الحمد الله والصلاة والسلام علي رسوله الكريم محمد بن عبدالله . خير من وطأ الحصي ..

إنه لمن موجبات الشكر والنعمة من الله علي عبده أن يتوجه بالشكر لكل من قدم يد العون والمساعدة له. لذا كان لزاماً عليّ في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلي العالم الجليل والفقيه القانوني **الأستاذ الدكتور / هاني صلاح سري الدين** ...، وذلك لقبوله الإشراف علي هذه الأطروحة، ولسعة صدره وصبره علي ما أولاني من دعم وعناية وتوجيه في سبيل إتمام هذه الأوراق. فأدعو الله تعالي أن يتم عليه نعمته ، وأن يمتعه بالصحة ولباس العافية، وأن يجعله دائم النفع للبلاد والعباد ولطلاب العلم في مصر والوطن العربي وسائر أقطار الدنيا.

كما أتوجه بالشكر الخاص المقرون بعظيم الامتنان الى **الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفي القليوبي** أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة التي وجدنا فيها كرم الأخلاق لتفضلها بقبول سيادتها المشاركة ورئاسة لجنة المناقشة والحكم علي هذه الرسالة رغم المشاغل الكثيرة، وليس ذلك بغريب عليها– فهي دائماً تقدم يد العون والمساعدة لكافة الباحثين لتطوير أدائهم وتحسينه، فسيادتها شرف لكل باحث أن تترأس لجنة المناقشة والحكم علي رسالته، فهي اسم كبير في عالم القانون عالمياً وإقليمياً، فلها عظيم الشكروالعرفان وجزاها الله عني خير الجزاء وعن كل الباحثين .

---

(١) سورة المجادلة ، آية ١١ .

كما أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير إلي الأستاذ الجليل والمعلم صاحب الضمير الحي **الأستاذ الدكتور / رضا عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري ، بكلية الحقوق جامعة بني سويف علي تفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة ، فهو نعم الناصح ونعم الرجل ، فله عظيم الشكر والعرفان ..وجزاه الله خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر لكل من قدم يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء..

وفي الختام أسأل الله أن يقرن عملي هذا بالقبول،ويجعله من العمل الخالص الموصل للمأمول.وأن يتجاوز عني ما فيه من خطأ،وأن يجعل هذا العمل انطلاقة لأعمال علمية تتلوه إن شاء الله.إنه ولي ذلك والقادر عليه،إنه نعم المولى ونعم النصير.

**هذا... والكمال لله تعالى،والعصمة له وحده.والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.**

**وما أحسن عبارة القاضي الفاضل:عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذراً عن كلام استدركه عليه حيث قال:**

**"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده:لو غُير هذا لكان أحسن.ولو زيد هذا لكان يستحسن.ولو قدم هذا لكان أفضل.ولوترك هذا لكان أجمل.وهذا من أعظم العبر،وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".**

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**تم بحمد الله وتوفيقه**

## مقدمـــــــــة

### التعريف بموضوع الدراسة:

شهدت الآونة الأخيرة انتشاراً لمفاهيم وأسس الإدارة الرشيدة فى البلدان المتقدمة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود تقريباً ، وقد انتقلت هذه المفاهيم إلى فضاء الإدارة العربية منذ بداية القرن الحالي وذلك عبر نشاطات المنظمة العربية للتنمية الإدارية فى عام ٢٠٠٢ عبر المؤتمرات الهادفة إلى تعميم ذلك المصطلح ومكوناته، ولاسيما بعد أن شهدت الأسواق العالمية والصناعة المصرفية خلال المرحلة الحالية أسرع وأعظم التغيرات التى عرفتها على مدى تاريخها، والتى أثرت بدورها على ملامح النظام المصرفى العالمى .

وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة من تحرير الأنظمة المصرفية والمالية من التدخل والقيود الحكومية، تلك الموجة التى ازدهرت فى العقد الماضى وأفرزت تياراً من المنافسة والتوسع فى أنشطة البنوك العالمية .

وعلى صعيد آخر أخذت رؤوس الأموال تتدفق عبر الحدود الدولية وعبر القارات دون حواجز أو موانع deregulation، كما أزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية فى العالم حتى عرفت هذه الأسواق بما يسمى بالتكامل الإقليمى والدولى، وأصبح العالم بأسره بمثابة ساحة واحدة لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته Globalization . مضافًا إلى ذلك ما تم من تحرير وتكامل فى الأسواق المالية والنقدية على المستوى العالمى[١].

ويجدر بالذكر أيضاً أن الأسواق المالية قد شهدت ظاهرةأخرى ألا وهى نمو واتساع نطاق التعامل فى أدوات المشتقات المالية Financial Derivatives، وتعتبر تلك الأدوات رغم المخاطر المترتبة عليها، من أهم سمات التطور فى الأسواق المالية الدولية خلال الثلاثة عقود الماضية، حيث تلعب هذه الأدوات دوراً بارزاً وهاماً فى

(١) هبة محمود الطنطاوى الباز . التطورات الحديثة فى الصناعه المصرفية و إستراتيجيه عمل البنوك فى مواجهتها . رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، عام ٢٠٠٦ . معهد التخطيط القومى . ص ٣

# الفهـــرس

## الفهـــرس


| الموضـــــــــــــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٦ |
| التعريف بموضوع الدراسة . | ٦ |
| أهداف الدراسة . | ١٤ |
| مشكلة الدراسة . | ١٥ |
| أهمية الدراسة . | ١٦ |
| تقسيم الدراسة . | ١٧ |
| **الباب الأول**<br>**ماهية حوكمة البنوك وهيكل الجهاز المصرفي** | ١٩ |
| **الفصل الأول : ماهية حوكمة البنوك.** | ٢٠ |
| **المبحث الأول : التعريف بالحوكمة ومفهومها في الجهاز المصرفي .** | ٢١ |
| المطلب الأول : تعريف الحوكمة . | ٢١ |
| تعريف الحوكمة لغة . | ٢١ |
| تعريف الحوكمة اصطلاحاً . | ٢٣ |
| **المطلب الثاني : مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري .** | ٢٦ |
| **المبحث الثاني : أهمية الحوكمة ومزاياها .** | ٢٩ |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : أهمية الحوكمة . | ٢٩ |
| المطلب الثاني : مظاهر الإدارة الرشيدة للبنوك ومزاياها . | ٣٥ |
| **الفصل الثاني**<br>**الاتجاه صوب تحرير التجارة الدولية ومدي ارتباطه بحوكمة البنوك.** | ٣٩ |
| **المبحث الأول : الاتجاه صوب التجارة الدولية .** | ٤٠ |
| **المبحث الثاني : أثر التجارة الدولية في تطوير العمل بالبنوك ووضع مصر في ظل اتفاقية الجات .** | ٤٩ |
| **- أهمية تطبيق الـ GATS في تحرير الخدمات المالية والمصرفية .** | ٥٤ |
| **- التزامات مصر في ظل اتفاقية الجات ( GATS).** | ٥٧ |
| **الفصل الثالث**<br>**دور البنك المركزي في تفعيل مبدأ حوكمة البنوك في ظل لجنة بازل** | ٦٠ |
| **تمهيد .** | ٦٠ |
| **المبحث الأول : ماهية البنوك وهيكلها في مصر .** | ٦٢ |
| **المطلب الأول : ماهية البنوك .** | ٦٢ |
| **المطلب الثاني : البنك المركزي ودوره الفعال في الجهاز المصرفي المصري .** | ٦٧ |
| **المبحث الثاني : دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية .** | ٧٢ |
| **المبحث الثالث : دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف علي البنوك .** | ٨٨ |
| **الفصل الرابع** | ١٠٣ |

| | |
|---|---|
| **إستراتيجية عمل البنوك في مواجهة التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية في ظل لجنة بازل .** | |
| **المبحث الأول : استراتيجية عمل البنوك في ظل لجنة بازل .** | ١٠٤ |
| **المبحث الثاني : دور لجنة بازل في الرقابة علي أعمال البنوك .** | ١١٦ |
| **المبحث الثالث : دور لجنة بازل في إرساء نظم قياس كفاية رأس المال .** | ١٢٣ |
| **الباب الثاني المخاطر المصرفية ومتطلبات الحوكمة** | **١٣٦** |
| **الفصل الأول ماهية المخاطر المصرفية .** | ١٣٧ |
| **المبحث الأول : التعريف بالمخاطر المصرفية والطبيعة القانونية لها .** | ١٣٨ |
| المطلب الأول : خطر السيولة . | ١٣٨ |
| المطلب الثاني : المخاطر وكفاية رأس المال . | ١٥٦ |
| المطلب الثالث : خطر الإئتمان . | ١٦٦ |
| المطلب الرابع : خطر معدل الفائدة . | ١٧٧ |
| المطلب الخامس : خطر سعر الصرف . | ١٧٩ |
| **المبحث الثاني : معايير الإفصاح والشفافية عن المخاطر المصرفية .** | ١٨٢ |
| - **المطلب الأول :** الإفصاح عن مخاطر السيولة وكفاية رأس المال . | ١٨٣ |

| | |
|---|---|
| - **المطلب الثاني :** الإفصاح عن مخاطر الإئتمان و خطر معدل الفائدة. | ١٨٤ |
| - المطلب الثالث : الإفصاح عن خطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل . | ١٨٨ |
| - **المطلب الرابع** : الديون المتعثرة . | ١٩١ |
| - **الفرع الأول** : مفهوم التعثر وأسباب تزايده . | ١٩٢ |
| - **الفرع الثاني** : فلسفة البنك المركزي المصري في تسوية الديون المتعثرة | ١٩٥ |
| - **الفرع الثالث** : الآثار السلبية للديون المصرفية المتعثرة علي الاقتصاد القومى | ١٩٩ |
| **الفصل الثاني**<br>**تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في البنوك** | ٢٠٦ |
| **المبحث الأول : قواعد الإفصاح والشفافية في بنك البنوك والبنك المركزي .** | ٢٠٦ |
| - **المطلب الأول** : القواعد والإجراءات القانونية المتبعة لترخيص بنك طبقاً لقواعد الإفصاح والشفافية . | ٢٠٧ |
| - **المطلب الثاني** : تطوير الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي طبقاً لقواعد الإفصاح والشفافية . | ٢١٧ |
| **المبحث الثاني : قواعد الإفصاح والشفافية في بنوك القطاع العام.** | ٢٢٠ |
| - **المطلب الأول** : القواعد والإجراءات القانونية المتعلقة بتكوين مجالس إدارات بنوك القطاع العام وفقاً لقواعد الإفصاح والشفافية . | ٢٢٠ |
| **المطلب الثاني** : العقوبات المقررة علي مخالفة قواعد قانون البنك المركزي رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن بنوك القطاع العام وفقاً لقواعد الإفصاح والشفافية . | ٢٢٥ |
| **المبحث الثالث : قواعد الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية .** | ٢٣٢ |

| | |
|---|---|
| - **المطلب الأول :** الاهتمام التشريعي بمبدأ الإفصاح في البنوك التجارية. | ٢٣٢ |
| - **المطلب الثاني** : معايير المحاسبة والمراجعة والمراقبة بالبنوك التجارية وفقاً لقواعد الإفصاح والشفافية . | ٢٣٥ |
| **الباب الثالث**<br>**أهم الآثار المترتبة علي تطبيق مبدأ حوكمة البنوك في مصر** | ٢٣٨ |
| **الفصل الأول**<br>**أثر تطبيق مبدأ حوكمة البنوك علي الشركات .** | ٢٣٩ |
| **المبحث الأول : حوكمة الشركات في الجهاز** المصرفي . | ٢٤٠ |
| المطلب الأول : ماهية حوكمة الشركات . | ٢٤٠ |
| الفرع الأول : المقصود بحوكمة الشركات . | ٢٤١ |
| الفرع الثاني : المفاهيم المختلفة لحوكمة الشركات . | ٢٤٧ |
| المطلب الثاني : العناصر الإساسية لحوكمة الرشكات في الجهاز المصرفي . | ٢٥٨ |
| **المبحث الثاني : دور البنوك في تعزيز وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات .** | ٢٦٥ |
| المطلب الأول : اتخاذ القرار الائتماني في عملية منح القروض والفوائد . | ٢٦٦ |
| المطلب الثاني : مبادئ وقواعد الحوكمة في المؤسسات المصرفية المصرية . | ٢٧١ |
| المطلب الثالث : بعض تجارب معاصرة في تطبيق الحوكمة . | ٢٨٦ |
| **الفصل الثاني**<br>**أثر تطبيق مبدأ حوكمة البنوك علي الاقتصاد القومي .** | ٢٩١ |
| **المبحث الأول : مدي تأثير الحوكمة علي دور البنوك كوسيط مالي في تمويل الاقتصاد القومي .** | ٢٩٤ |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني : الإجراءات المستهدفة للإصلاح الاقتصادي المصري . | ٢٩٩ |
| **الفصل الثالث**<br>**أثر تطبيق مبدأ حوكمة البنوك علي القطاع المالي .** | ٣٠٥ |
| المبحث الأول : تنشيط سوق الأوراق المالية . | ٣٠٦ |
| المبحث الثاني : الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها عبر سوق الأوراق المالية . | ٣٢٢ |
| **الفصل الرابع**<br>**أثر تطبيق مبدأ حوكمة البنوك علي ظاهرة الفساد الإداري**<br>**والمالي بالقطاع المصرفي .** | ٣٢٩ |
| المبحث الأول : مدلول ظاهرة الفساد الإداري والمالي بالقطاع المصرفي . | ٣٢٩ |
| المبحث الثاني : تطبيق مبدأ الرقابة المصرفية لتفعيل دور الحوكمة لمجابهة الفساد . | ٣٣٦ |
| الخاتمـــــــة . | ٣٥٨ |
| النتائج والتوصيات . | ٣٦٠ |
| قائمة المراجع . | ٣٦٣ |
| الفهرس . | ٣٨٥ |
| مستخلص الرسالة باللغتين العربية والإنجليزية . | أ – ب |

# مستخلص الرسالة باللغة العربية

لم يكن إصدار لجنة بازل لمبادئها ، دالة صارت بمثابة إطار من أجل تقييم رقابة مصرفية فاعلية ، ليضيف التزاماً جديداً إلي أعباء البنوك ، وإنما جاء في المقام الأول كخلاصة غنية من أجل تطوير العمل المصرفي وما واجهه من أزمات ، وكذلك من أجل تحديد قواعد منتظمة يجب مراعاتها في مختلف العمليات المصرفية لضمان حقوق الأطراف المتعاملة ، وكذلك أيضاً لتفعيل دور الأشراف الداخلي والخارجي من خلال بيان صلاحيات المراقبين وضمان استقلالهم ليكون مرشداً لعمل الإدارة المصرفية.

إن الحاجة اليوم تلح علينا أن يكون هناك رقابة مصرفية فعالة ومنتظمة تقوم علي أسس ومبادئ محددة ودقيقة أكثر من أي وقت مضي نتيجة للتطور السريع وزيادة تعقيداتها وخصوصاً عقب إدخال تكنولوجيا المعلومات إلي مختلف أنشطتها .

إن هذه الدراسة هي محاولة جادة لسبر أغوار مبادئ بازل ليس فقط من الناحية النظرية ، وإنما من الناحية العملية التطبيقية ، من أجل فهم أعمق لكيفية تحقيق سلامة العمل المصرفي ، وتجنب المخاطر المحتملة التي تواجهها المصارف ومدي إمكانية استخلاص صياغة رقابية متوافقة مع طبيعة عمل المصارف العربية وضمان سلامتها.

**وكان من أهداف الدراسة ما يلي :**

١- معالجة الدور الحقيقي الذي تلعبه البنوك ، باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد في كل دول العالم وخاصة مصر .

٢- دراسة وتحليل الطرق المناسبة لتفعيل دور الهيئات المنوطة بالإشراف والرقابة والمتابعة علي المؤسسات المالية ولاسيما البنوك ، وذلك بتطبيق معايير لجنة بازل .

٣- العمل على إرساء مرجعية لحوكمة البنوك تهتم بالجانب القانوني والمحاسبي ، بإعتبار أن حوكمة البنوك أحد المجالات الهامة في القانون والتجارة الدولية التي تتضمن أفضل الممارسات وأحدث الاتجاهات .

٤- دراسة الإطار الفعال للإفصاح والشفافية والمساءلة وإعمال سيادة القانون وذلك وفقاً لمبدأ حوكمة البنوك .

**وقد قسمنا هذه الدراسة علي النحو التالي :**

- **الباب الأول : ماهية حوكمة البنوك ودور البنك المركزي في تفعيلها .**
  - الفصل الأول : ماهية حوكمة البنوك.
  - الفصل الثاني : الاتجاه صوب تحرير التجارة الدولية ومدى إرتباطه بحوكمة البنوك.